فصل
في موقف أهل السنة والجماعة
من أصحاب رسول الله ﷺ

* قوله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة»؛ أي: من أسس عقيدتهم.

* قوله: «سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ»: ولم يقل: وأفعالهم؛ لأن الأفعال متعذرة بعد موت الصحابة، حتى لو فرض أن أحداً نبش قبورهم وأخرج جثثهم؛ فإن ذٰلك لا يؤذيهم ولا يضرهم، لٰكن الذي يمكن أن يكون بعد موت الصحابة نحوهم هو ما يكون في القلب وما ينطق به اللسان.

* فمن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ؛ سلامة القلب من البغض والغل والحقد والكراهة، وسلامة ألسنتهم من كل قول لا يليق بهم.

فقلوبهم سالمة من ذٰلك، مملوءة بالحب والتقدير والتعظيم

لأصحاب رسول الله ﷺ على ما يليق بهم.

* فهم يحبون أصحاب النبي ﷺ، ويفضلونهم على جميع الخلق؛ لأن محبتهم من محبة رسول الله ﷺ، ومحبة رسول الله ﷺ من محبة الله، وألسنتهم أيضاً سالمة من السب والشتم واللعن والتفسيق والتكفير وما أشبه ذٰلك مما يأتي به أهل البدع؛ فإذا سلمت من هٰذا؛ ملئت من الثناء عليهم والترضي عنهم والترحم والاستغفار وغير ذٰلك، وذٰلك للأمور التالية:

أولاً: أنهم خير القرون في جميع الأمم، كما صرح بذٰلك رسول الله ﷺ حين قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(١).

ثانياً: أنهم هم الواسطة بين رسول الله ﷺ وبين أمته؛ فمنهم تلقت الأمة عنه الشريعة.

ثالثاً: ما كان على أيديهم من الفتوحات الواسعة العظيمة.

رابعاً: أنهم نشروا الفضائل بين هٰذه الأمة من الصدق والنصح والأخلاق والآداب التي لا توجد عند غيرهم، ولا يعرف هٰذا من كان يقرأ عنهم من وراء جدر، بل لا يعرف هٰذا إلا من عاش في تاريخهم وعرف مناقبهم وفضائلهم وإيثارهم واستجابتهم لله ولرسوله.

* فنحن نُشْهِد الله عز وجل على محبة هٰؤلاء الصحابة،

---

(١) رواه: البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣)؛ عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

ونثني عليهم بألسنتنا بما يستحقون، ونبرأ من طريقين ضالين: طريق الروافض الذين يسبون الصحابة ويغلون في آل البيت، ومن طريق النواصب الذين يبغضون آل البيت.

* ونرى أن لآل البيت إذا كانوا صحابة ثلاثة حقوق: حق الصحبة، وحق الإيمان، وحق القرابة من رسول الله ﷺ.

* وقوله: «**لأصحاب رسول الله ﷺ**»: سبق أن أصحاب رسول الله ﷺ كل من اجتمع به مؤمناً به ومات على ذٰلك، وسمي صاحباً؛ لأنه إذا اجتمع بالرسول ﷺ مؤمناً به؛ فقد التزم اتباعه، وهٰذا من خصائص صحبة الرسول ﷺ، أما غير الرسول؛ فلا يكون الشخص صاحباً له حتى يلازمه ملازمة طويلة يستحق أن يكون بها صاحباً.

* * *

* ثم استدل المؤلف رحمه الله لموقف أهل السنة بقوله: «**كما وصفهم الله به في قوله تعالى**: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [**الحشر: ١٠**]».

* هٰذه الآية بعد آيتين سابقتين هما قوله **تعالى**: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وعلى رأس هٰؤلاء المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.

* ففي قوله: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾: إخلاص النية، وفي قوله: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾: تحقيق العمل، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾؛ أي: لم يفعلوا ذٰلك رياء ولا سمعة، ولٰكن عن صدق نية.

* ثم قال في الأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]؛ فوصفهم الله بأوصاف ثلاث: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾، ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ﴾، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

* ثم قال تعالى بعد ذٰلك: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ. . .﴾ الآية [الحشر: ١٠]، وهم التابعون لهم بإحسان وتابعوهم إلى يوم القيامة؛ فقد أثنوا عليهم بالأخوة، وبأنهم سبقوهم بالإيمان، وسألوا الله أن لا يجعل في قلوبهم غلاًّ لهم؛ فكل من خالف في ذٰلك وقدح فيهم ولم يعرف لهم حقهم؛ فليس من هٰؤلاء الذين قال الله عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا﴾.

ولما سئلت عائشة رضي الله عنها عن قوم يسبون الصحابة؛ قالت: لا تعجبون! هٰؤلاء قوم انقطعت أعمالهم بموتهم، فأحب الله أن يجري أجرهم بعد موتهم[1]!!

---

(١) لما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قيل لعائشة: «إن ناساً يتناولون أصحاب النبي ﷺ، حتى أبا بكر وعمر، فقالت: وما تعجبون من هذا؟! انقطع عنهم=

* وقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ولم يقل: للذين سبقونا بالإيمان؛ ليشمل هٰؤلاء السابقين وغيرهم إلى يوم القيامة.

* ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾: ولرأفتك ورحمتك نسألك المغفرة لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان.

* * *

* قوله: «**وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده؛ لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»**(١)».

* «**طاعة**»: معطوف على قوله: «سلامة»؛ أي: من أصول أهل السنة والجماعة: طاعة النبي ﷺ... إلخ.

* السب: هو القدح والعيب؛ فإن كان في غيبة الإنسان؛ فهو غيبة.

* وقوله: «**أصحابي**»؛ أي: الذين صحبوه، وصحبة النبي ﷺ لا شك أنها تختلف: صحبة قديمة قبل الفتح، وصحبة متأخرة بعد الفتح.

والرسول عليه الصلاة والسلام كان يخاطب خالد بن الوليد

= العمل فأحب الله أن لا ينقطع عنهم الأجر»، ذكره ابنُ الأثير في «جامع الأصول» (٨/ ٥٥٤)، وعزاه لرزين!!

(١) رواه: البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)؛ من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

حين حصل بينه وبين عبد الرحمٰن بن عوف ما حصل من المشاجرة في بني جذيمة، فقال النبي ﷺ لخالد: «لا تسبوا أصحابي»، والعبرة بعموم اللفظ.

ولا شك أن عبد الرحمٰن بن عوف وأمثاله أفضل من خالد بن الوليد رضي الله عنه من حيث سبقهم إلى الإسلام؛ لهٰذا قال: «لا تسبوا أصحابي»؛ يخاطب خالد بن الوليد وأمثاله.

وإذا كان هٰذا بالنسبة لخالد بن الوليد وأمثاله؛ فما بالك بالنسبة لمن بعدهم.

* وقوله: «**فوالذي نفسي بيده؛ لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً. . .**» إلخ.

* أقسم النبي عليه الصلاة والسلام، وهو الصادق البار بدون قسم: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

* «**أحد**»: جبل عظيم كبير معروف في المدينة.

* والمد: ربع الصاع.

* «**ولا نصيفه**»؛ أي: نصفه. قال بعضهم: من الطعام؛ لأن الذي يقدر بالمد والنصيف هو الطعام، أما الذهب فيوزن، وقال بعضهم: من الذهب؛ بقرينة السياق؛ لأنه قال: «لو أنفق مثل أحد ذهباً؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»؛ يعني: من الذهب.

وعلى كل حال؛ فإن قلنا: من الطعام؛ فمن الطعام، وإن

قلنا: من الذهب؛ فليكن من الذهب، ونسبة المد أو نصف المد من الذهب إلى جبل أحد من الذهب لا شيء.

* فالصحابة رضي الله عنهم إذا أنفق الإنسان منا مثل أحد ذهباً؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، والإنفاق واحد، والمنفَق واحد، والمنفَق عليه واحد، وكلهم بشر، لٰكن لا يستوي البشر بعضهم مع بعض؛ فهٰؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لهم من الفضائل والمناقب والإخلاص والاتباع ما ليس لغيرهم؛ فلإخلاصهم العظيم، واتباعهم الشديد؛ كانوا أفضل من غيرهم فيما ينفقون.

* وهٰذا النهي يقتضي التحريم؛ فلا يحل لأحد أن يسب الصحابة على العموم، ولا أن يسب واحداً منهم على الخصوص؛ فإن سبهم على العموم؛ كان كافراً، بل لا شك في كفر من شك في كفره، أما إن سبهم على سبيل الخصوص؛ فينظر في الباعث لذٰلك؛ فقد يسبهم من أجل أشياء خَلْقية أو خُلُقية أو دينية، ولكل واحد من ذٰلك حكمه.

* * *

* قوله: «**ويقبلون**»؛ أي: أهل السنة.

* قوله: «**ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم**»:

* الفضائل: جمع فضيلة، وهو ما يفضل به المرء غيره ويعد

منقبة له.

* والمراتب: الدرجات؛ لأن الصحابة درجات ومراتب؛ كما سيذكرهم المؤلف رحمه الله.

* فما جاء من فضائل الصحابة ومراتبهم؛ فإن أهل السنة والجماعة يقبلون ذٰلك:

ـ فمثلاً يقبلون ما جاء عنهم من كثرة صلاة أو صدقة أو صيام أو حج أو جهاد أو غير ذٰلك من الفضائل.

ـ ويقبلون مثلاً ما جاء في أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ حث على الصدقة، فجاء أبو بكر بجميع ماله[1]، وهٰذه فضيلة.

ـ ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة من أن أبا بكر رضي الله عنه كان وحده صاحب رسول الله ﷺ في هجرته في الغار.

ـ ويقبلون ما جاء به النص من قول الرسول عليه الصلاة والسلام في أبي بكر: «إن من أمن الناس علي في ماله وصحبته أبو بكر»[2].

ـ وكذٰلك ما جاء في عمر وفي عثمان وفي علي رضي الله عنهم، وما جاء في غيرهم من الصحابة من الفضائل؛ يقبلون هٰذا

---

(١) رواه: أبو داود (١٦٧٨)، والترمذي (٣٦٧٥)؛ وقال هذا حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني في «المشكاة» (٣/ ١٧٠٠).

(٢) رواه: البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

كله.

ـ وكذٰلك المراتب، فيقبلون ما جاء في مراتبهم؛ فالخلفاء الراشدون هم القمة في هٰذه الأمة في المرتبة، وأعلاهم مرتبة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي؛ كما سيذكره المؤلف.

***

* قوله: «**ويفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على من أنفق من بعد وقاتل**»:

* ودليل ذٰلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

فالذين أنفقوا وقاتلوا قبل صلح الحديبية أفضل من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، وكان صلح الحديبية في السنة السادسة من الهجرة في ذي القعدة؛ فالذين أسلموا قبل ذٰلك وأنفقوا وقاتلوا أفضل من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا.

* فإذا قال قائل: كيف نعرف ذٰلك؟

فالجواب: أن ذٰلك يعرف بتاريخ إسلامهم؛ كأن نرجع إلى «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر أو «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر أو غير ذٰلك من الكتب المؤلفة في الصحابة رضي الله عنهم، ويعرف أن هٰذا أسلم من قبل أو أسلم من بعد.

* وقول المؤلف: «**وهو صلح الحديبية**»:

ـ هذا أحد القولين في الآية، وهو الصحيح، ودليله قصة خالد مع عبد الرحمٰن بن عوف، وقول البراء بن عازب: تعدون أنتم الفتح فتح مكة، وقد كان فتح مكة فتحاً، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية. رواه البخاري[1].

ـ وقيل: المراد فتح مكة، وهو قول كثير من المفسرين أو أكثرهم[2].

* * *

* قوله: «**ويقدمون المهاجرين على الأنصار**»:

ـ المهاجرون: هم الذين هاجروا إلى المدينة في عهد النبي ﷺ قبل فتح مكة.

ـ والأنصار هم الذين هاجر إليهم النبي ﷺ في المدينة.

* وأهل السنة يقدمون المهاجرين على الأنصار لأن المهاجرين جمعوا بين الهجرة والنصرة، والأنصار أتوا بالنصرة فقط.

ـ فالمهاجرون تركوا أهلهم وأموالهم، وتركوا أوطانهم، وخرجوا إلى أرض هم فيها غرباء؛ كل ذٰلك هجرة إلى الله

---

(١) رواه البخاري (٤١٥٠).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٦/٥٨).

ورسوله، ونصرة لله ورسوله.

ـ والأنصار أتاهم النبي ﷺ في بلادهم، ونصروا النبي ﷺ، ولا شك أنهم منعوه مما يمنعون منه أبناءهم ونساءهم.

ودليل تقديم المهاجرين: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ فقدم المهاجرين على الأنصار، وقوله: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧]؛ فقدم المهاجرين، وقوله في الفيء: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ...﴾ [الحشر: ٨]، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩].

* * *

* قوله: **«ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر ـ وكانوا ثلاث مئة وبضعة عشر ـ: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم»**.

* أهل بدر مرتبتهم من أعلى مراتب الصحابة.

* وبدر مكان معروف، كانت فيه الغزوة المشهورة، وكانت في السنة الثانية من الهجرة في رمضان، وسمى الله تعالى يومها يوم الفرقان.

* وسببها أن النبي ﷺ سمع أن أبا سفيان قدم بعير من الشام إلى مكة، فندب أصحابه من أجل هٰذه العير فقط، فانتدب منهم ثلاث مئة وبضعة عشر رجلاً، معهم سبعون بعيراً وفرسان،

وخرجوا من المدينة لا يريدون قتالاً، لٰكن الله عز وجل بحكمته جمع بينهم وبين عدوهم.

فلما سمع أبو سفيان بذٰلك، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام خرج إليه لتلقي العير؛ أخذ بساحل البحر، وأرسل صارخاً إلى أهل مكة يستنجدهم، فانتدب أهل مكة لذٰلك، وخرجوا بأشرافهم وكبرائهم وزعمائهم، خرجوا على الوصف الذي ذكر الله عز وجل: ﴿بَطَرًا وَرِئَاءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٤٧].

وفي أثناء ذٰلك جاءهم الخبر أن أبا سفيان نجا بالعير، فتآمروا بينهم في الرجوع، لٰكن أبا جهل قال: والله؛ لا نرجع حتى نقدم بدراً، فنقيم فيها ننحر الجزور ونسقي الخمور وتضرب علينا القيان وتسمع بنا العرب؛ فلا يزالون يهابوننا أبداً!!

وهٰذا الكلام يدل على الفخر والخيلاء والاعتزاز بالنفس، ولٰكن ـ ولله الحمد ـ كان الأمر على عكس ما يقول؛ سمعت العرب بهزيمتهم النكراء، فهانوا في نفوس العرب!!

قدموا بدراً، والتقت الطائفتان، وأوحى الله تعالى إلى الملائكة: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ۚ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ * ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [الأنفال: ١٢ ـ ١٤].

حصل اللقاء بين الطائفتين، وكانت الهزيمة ـ ولله الحمد ـ

على المشركين، والنصر المبين للمؤمنين، انتصروا، وأسروا منهم سبعين رجلاً، وقتلوا سبعين رجلاً، منهم أربعة وعشرون رجلاً من كبرائهم وصناديدهم؛ سُحبوا، فأُلقوا في قليب من قُلب بدر خبيثة قبيحة.

* ثم إن النبي ﷺ بعد انتهاء الحرب بثلاثة أيام ركب ناقته، ووقف عليهم يدعوهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: «يا فلان ابن فلان! أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقّاً؛ فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقّاً». فقالوا: يا رسول الله! ما تُكلم من أجساد لا أرواح لها؟ فقال: «والذي نفسي بيده؛ ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»[1].

والنبي عليه الصلاة والسلام وقف عليهم توبيخاً وتقريعاً وتنديماً، وهم قد وجدوا ما وعد الله حقّاً؛ قال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ [الأنفال: ١٤]؛ فوجدوا النار من حين ماتوا وعرفوا أن الرسول حق، ولٰكن أنى لهم التناوش من مكان بعيد.

* فأهل بدر الذين جعل الله على أيديهم هٰذا النصر المبين والفرقان الذي هاب العرب به رسول الله ﷺ وأصحابه، وكان لهم منزلة عظيمة بعد هٰذا النصر؛ اطلع الله عليهم، وقال: «اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم»[2]؛ فكل ما يقع منهم من ذنوب؛ فإنه

---

(١) رواه: البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٤)؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه: البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)؛ عن علي رضي الله عنه؛ في قصة =

مغفور؛ لهم؛ بسبب هٰذه الحسنة العظيمة الكبيرة التي جعلها الله تعالى على أيديهم.

* وفي هٰذا الحديث دليل على أن ما يقع منهم من الكبائر مهما عظم؛ فهو مغفور لهم.

* وفيه بشارة بأنهم لن يموتوا على الكفر؛ لأنهم مغفور لهم، وهٰذا يقتضي أحد أمرين:

ـ إما أنهم لا يمكن أن يكفروا بعد ذٰلك.

ـ وإما أنهم إن قدر أن أحدهم كفر؛ فسيوفق للتوبة والرجوع إلى الإسلام.

وأيّاً كان؛ ففيه بشارة عظيمة لهم، ولم نعلم أن أحداً منهم كفر بعد ذٰلك.

* * *

* قوله: «**وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة؛ كما أخبر به النبي ﷺ**(١)**، بل لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا**

= حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه.

(١) لما رواه مسلم (٢٤٩٦)، عن جابر بن عبد الله يقول: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»، ورواه أبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٥٩) بنحوه.

أكثر من ألف وأربع مئة»[1].

* أصحاب الشجرة هم أصحاب بيعة الرضوان.

* وسبب هٰذه البيعة أن النبي ﷺ خرج من المدينة إلى مكة يريد العمرة، ومعه أصحابه والهدي، وكانوا نحو ألف وأربع مئة رجل، لا يريدون إلا العمرة، فلما بلغوا الحديبية، وهي مكان قرب مكة، في طريق جدة الآن، بعضها من الحل وبعضها من الحرم، وعلم بذٰلك المشركون؛ منعوا رسول الله ﷺ وأصحابه؛ لأنهم يزعمون أنهم أهل البيت وحماة البيت، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]، وجرت بينهم وبينهم مفاوضات.

وأرى الله تعالى من آياته في هٰذه الغزوة ما يدل على أن الأولى تنازل الرسول ﷺ وأصحابه لما يترتب على ذٰلك من الخير والمصلحة؛ فإن ناقة الرسول عليه الصلاة والسلام بركت وأبت أن تسير، حتى قالوا: «خلأت القصواء»؛ يعني: حرنت وأبت المسير. فقال النبي ﷺ مدافعاً عنها: «والله؛ ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخُلُق، ولٰكن حبسها حابس الفيل». ثم قال: «والذي نفسي بيده؛ لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله؛ إلا أعطيتهم إياها»[2].

---

(١) رواه البخاري (٤١٥٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢) عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم. قال الحافظ في «الفتح» (٥/٣٣٣): وهذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسلة، لأنه لا =

جرى التفاوض، وأرسل النبي ﷺ عثمان بن عفان؛ لأن له رهطاً بمكة يحمونه؛ أرسله إلى أهل مكة؛ يدعوهم إلى الإسلام، ويخبرهم أن النبي ﷺ إنما جاء معتمراً معظماً للبيت، فشاع الخبر بأن عثمان قد قتل، وكبُر ذٰلك على المسلمين، فدعا النبي ﷺ إلى البيعة؛ يبايع أصحابه على أن يقاتلوا أهل مكة الذين قتلوا رسول رسول الله ﷺ، وكانت الرسل لا تقتل، فبايع الصحابة رضي الله عنهم النبي ﷺ على أن يقاتلوا ولا يفروا إلى الموت.

وكان النبي ﷺ تحت شجرة يبايع الناس؛ يمدُّ يده فيبايعونه على هٰذه البيعة المباركة التي قال الله عنها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وكان عثمان رضي الله عنه غائباً، فبايع النبي ﷺ بيده عن يد عثمان، وقال بيده اليمنى: «هٰذه يد عثمان».

ثم تبين أن عثمان لم يقتل، وصارت الرسل تأتي وتروح بين رسول الله ﷺ وقريش، حتى انتهى الأمر على الصلح الذي صار فتحاً مبيناً للرسول عليه الصلاة والسلام.

* هٰؤلاء الذين بايعوا قال الله عنهم: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١٨ ـ ١٩].

= صحبة له، وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضاً مرسلة، لأنه لم يحضر القصة... وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة.

* وكان من جملة المبايعين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.

فوصفهم الله تعالى بالإيمان، وهٰذه شهادة من الله عز وجل بأن كل من بايع تحت الشجرة؛ فهو مؤمن مرضي عنه، والنبي عليه الصلاة والسلام قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»؛[1] فالرضى ثابت بالقرآن، وانتفاء دخول النار ثبت بالسنة.

* وقول النبي ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»؛ قد يقول قائل: كيف نجمع بينه وبين قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]؟

فالجمع من أحد وجهين:

الأول: أن يقال: إن المفسرين اختلفوا في المراد بالورود، فقال بعضهم: هو المرور على الصراط؛ لأن هٰذا نوع ورود بلا شك؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]، ومعلوم أنه لم ينزل وسط الماء، بل كان حوله وقريباً منه، وبناء على هٰذا؛ لا إشكال ولا تعارض أصلاً.

والوجه الثاني: أن من المفسرين من يقول: المراد بالورود الدخول، وأنه ما من إنسان إلا ويدخل النار، وبناء على هٰذا القول؛ فيحمل قوله: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»: لا يدخلها دخول عذاب وإهانة، وإنما يدخلها تنفيذاً للقسم: ﴿وَإِن

---

(١) تقدم تخريجه (٢/ ٢٦٠).

﴿مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، أو يقال: إن هٰذا من باب العام المخصوص بأهل بيعة الرضوان.

* وقوله: «**الشجرة**»: الشجرة هٰذه شجرة سدر، وقيل: شجرة سمر، ولا طائل تحت هٰذا الخلاف، كانت ذات ظل، فجلس النبي ﷺ تحتها يبايع الناس، وكانت موجودة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد أبي بكر رضي الله عنه وأول خلافة عمر، فلما قيل له: إن الناس يختلفون إليها ـ أي: يأتونها ـ يصلون عندها؛ أمر رضي الله عنه بقطعها، فقطعت.

قال في «الفتح»[1]: «وجدته عند ابن سعد بإسناد صحيح، لٰكن في «صحيح البخاري»[2] عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: رجعنا من العام المقبل ـ يعني: بعد صلح الحديبية ـ فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها، كانت رحمة من الله. وهٰكذا قال المسيب والد سعيد: فلما خرجنا من العام المقبل؛ نسيناها، فلم نقدر عليها».

وهٰذا لا ينافي ما ذكره ابن حجر عن ابن سعد؛ لأن نسيانها لا يستلزم عدمها ولا عدم تذكرها بعد. والله أعلم.

وهٰذه من حسنات عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لأننا نظن

---

(١) «فتح الباري» (٤٤٨/٧).

(٢) رواه: البخاري (٤١٦٢ و ٤١٦٣) (٢٩٥٨) عن ابن عمر رضي الله عنه، ورواه أيضاً (٤١٦٢ و ٤١٦٣) عن والد سعيد بن المسيب.

أن هٰذه الشجرة لو كانت باقية إلى الآن؛ لعبدت من دون الله.

* * *

* قوله: «**ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ؛ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة**».

* «**يشهدون**»؛ أي: أهل السنة والجماعة.

* والشهادة بالجنة نوعان: شهادة معلقة بوصف، وشهادة معلقة بالشخص.

ـ أما المعلقة بالوصف؛ فأن نشهد لكل مؤمن أنه في الجنة، وكل متق أنه في الجنة؛ بدون تعيين شخص أو أشخاص.

وهٰذه شهادة عامة، يجب علينا أن نشهد بها؛ لأن الله تعالى أخبر به، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ * خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّاۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [لقمان: ٨ ـ ٩]، وقال: ﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

ـ وأما الشهادة المعلقة بشخص معين؛ فأن نشهد لفلان أو لعدد معين أنهم في الجنة.

وهٰذه شهادة خاصة؛ فنشهد لمن شهد له الرسول ﷺ؛ سواء شهد لشخص معين واحد أو لأشخاص معينين.

* مثال ذٰلك ما ذكره المؤلف بقوله: «**كالعشرة**»؛ يعني بهم: العشرة المبشرين بالجنة؛ لقبوا بهٰذا الاسم لأن النبي ﷺ جمعهم

في حديث واحد، وهم: الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمٰن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة عامر ابن الجراح، وانظر تراجمهم في المطولات.

وقد جمع الستة الزائدون عن الخلفاء الأربعة في بيت واحد؛ فاحفظه:

سَعيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةٌ وَعامِرُ فِهْرٍ وَالزُّبَيْرُ المُمَدَّحُ

هٰؤلاء بشرهم النبي ﷺ في نسق واحد، فقال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة...»(١)، ولهٰذا لقبوا بهٰذا اللقب؛ فيجب أن نشهد أنهم في الجنة لشهادة النبي ﷺ بذٰلك.

* قوله: «**وثابت بن قيس بن شماس**»: ثابت بن قيس رضي الله عنه أحد خطباء النبي ﷺ، كان جهوري الصوت، فلما نزل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]؛ خاف أن يكون حبط عمله وهو لا يشعر، فاختفى في بيته، ففقده النبي عليه الصلاة والسلام، فبعث إليه رجلاً يسأله عن اختفائه فقال: إن الله أنزل قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ

---

(١) رواه أحمد (١/ ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩)، وأبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٤٨)، وابن ماجه (١٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٦٩٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٤٥٠)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٨٧٥).

﴿أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، وأنا الذي أرفع صوتي فوق صوت النبي ﷺ حبط عملي، أنا من أهل النار!! فأتى الرجل إلى النبي ﷺ، فأخبره بما قال ثابت، فقال النبي ﷺ: «اذهب إليه؛ فقل له إنك لست من أهل النار، ولكنك من أهل الجنة»(١)؛ فبشره النبي ﷺ بالجنة.

* قوله: «**وغيرهم من الصحابة**»: مثل أمهات المؤمنين؛ لأنهن في درجة الرسول ﷺ، ومنهم: بلال، وعبد الله بن سلام، وعكاشة بن محصن، وسعد بن معاذ؛ رضي الله عنهم(٢).

* * *

---

(١) رواه: البخاري (٣٦١٣)، ومسلم (١١٩)؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) ـ أما بلال؛ ففي حديث جابر عند مسلم (٢٤٥٧)؛ أن رسول الله ﷺ؛ قال: أريت الجنة، فرأيت امرأة أبي طلحة، ثم سمعت خشخشة أمامي؛ فإذا بلال.

ـ وأما عبد الله بن سلام؛ ففي حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عند البخاري (١٩٨٢) ومسلم (٢٤٨١)؛ قال: ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على وجه الأرض: إنه من أهل الجنة؛ إلا لعبد الله بن سلام.

ـ وأما عكاشة بن محصن؛ فقد دعا له النبي ﷺ بأن يكون من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وذلك في حديث ابن عباس عند البخاري (٦٥٤١) ومسلم (٢٢٠).

ـ وأما سعد بن معاذ؛ ففي حديث البراء عند البخاري (٣٨٠٢) ومسلم (٢٤٦٨)؛ قال: أهديت لرسول الله ﷺ حلة حرير، فجعل أصحابه يلمسونها ويعجبون من لينها، فقال: أتعجبون من لين هذه؟ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذه وألين.

* قوله: «**ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره؛ من أن خير هٰذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر**».

* التواتر: خبر يفيد العلم اليقيني، وهو الذي نقله طائفة لا يمكن تواطؤهم على الكذب.

* ففي «صحيح البخاري»[1] وغيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ قال: كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ؛ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان.

* وفي «صحيح البخاري»[2] أيضاً أن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان؛ قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

فإذا كان علي رضي الله عنه يقول وهو في زمن خلافته: إن خير هٰذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر؛ فقد اندحضت حجة الرافضة الذين فضلوه عليهما.

* قوله: «**وغيره**»؛ يعني: غير علي من الصحابة والتابعين.

* وهٰذا متفق عليه بين الأئمة.

ـ قال الإمام مالك: ما رأيت أحداً يشك في تقديمهما.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥٥).

(٢) رواه البخاري (٣٦٧١).

ـ وقال الشافعي: لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر.

ومن خرج عن هٰذا الإجماع؛ فقد اتبع غير سبيل المؤمنين.

* قوله: «**ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي؛ رضي الله عنهم؛ كما دلت عليه الآثار**».

* «**يثلِّثون**»؛ يعني: أهل السنة؛ أي: يجعلون عثمان هو الثالث.

* «**ويربِّعون بعلي**»؛ أي: يجعلون عليّاً هو الرابع.

* وعلى هٰذا؛ فأفضل هٰذه الأمة هٰؤلاء الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، وهٰذا بالإجماع، ثم عثمان، ثم علي.

* * *

* ثم استدل المؤلف لهٰذا الترتيب بدليلين:

الأول: قوله: «**كما دلت عليه الآثار**»: وقد سبق ذكر شيء منها.

والثاني: قوله: «**وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة**»:

فصار في تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما آثار نقلية، وفيه أيضاً دليل عقلي، وهو إجماع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة؛ فإن إجماعهم على ذٰلك يستلزم أن عثمان أفضل من علي،

وهو كذٰلك؛ لأن حكمة الله عز وجل تأبى أن يولِّي على خير القرون رجلاً وفيه من هو أفضل منه؛ كما جاء في الأثر: «كما تكونون يولَّى عليكم»؛ فخير القرون لا يولِّي الله عليهم إلا من هو خيرهم.

***

* قوله: «**مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهما على تقديم أبي بكر وعمر؛ أيهما أفضل؟ فقدم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي**»:

فيقولون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ويسكتون، أو يقولون: ثم علي.

* قال المؤلف: «**وقدم قوم عليّاً**»؛ فقالوا: أبو بكر، ثم عمر، ثم علي، ثم عثمان. وهٰذا رأي من آراء أهل السنة.

* قال المؤلف: «**وقوم توقفوا**»؛ فقالوا: أبو بكر، ثم عمر. وتوقفوا أيهما أفضل: عثمان أو علي؟ وهٰذا غير الرأي الأول.

* فالآراء أربعة:

ـ الرأي المشهور: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

ـ الرأي الثاني: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم السكوت.

ـ الرأي الثالث: أبو بكر، ثم عمر، ثم علي، ثم عثمان.

ـ الرأي الرابع: أبو بكر، ثم عمر، ثم نتوقف أيهما أفضل: عثمان أو علي؛ فهم يقولون: لا نقول: عثمان أفضل، ولا علي أفضل، لٰكن لا نرى أحداً يتقدم على عثمان وعلي في الفضيلة بعد أبي بكر وعمر.

* قال المؤلف: **«لٰكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي»**:

هذا الذي استقر عليه أمر أهل السنة؛ فقالوا: أفضل هٰذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي؛ على ترتيبهم في الخلافة. وهو الصواب؛ كما سبق دليله.

* * *

* قوله: **«وإن كانت هٰذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يُضَلَّل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة»**.

* يعني: المفاضلة بين عثمان وعلي رضي الله عنهما ليست من أصول أهل السنة التي يضلل فيها المخالف؛ فمن قال: إن عليّاً أفضل من عثمان؛ فلا نقول: إنه ضال، بل نقول: هٰذا رأي من آراء أهل السنة، ولا نقول فيه شيئاً.

* قوله: **«لكن التي يُضَلَّل فيها مسألة الخلافة»**: فيجب أن نقول: الخليفة بعد نبينا في أمته أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي. ومن قال: إن الخلافة لعلي دون هٰؤلاء الثلاثة؛ فهو ضال،

ومن قال: إنها لعلي بعد أبي بكر وعمر؛ فهو ضال؛ لأنه مخالف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم.

* ولهٰذا قال المؤلف: «**وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي**».

وهٰذا ما أجمع عليه أهل السنة في مسألة الخلافة.

* قوله: «**ومن طعن في خلافة أحد من هٰؤلاء؛ فهو أضل من حمار أهله**».

* الذي يطعن في خلافة أحد من هٰؤلاء، ويقول: إنه لا يستحق الخلافة! أو: إنه أحق ممن سبقه! فهو أضل من حمار أهله.

وعبر المؤلف بهٰذا التعبير؛ لأنه تعبير الإمام أحمد رحمه الله، ولا شك أنه أضل من حمار أهله، وإنما ذكر الحمار؛ لأنه أبلد الحيوانات على الإطلاق؛ فهو أقل الحيوانات فهماً؛ فالطعن في خلافة أحد من هٰؤلاء أو في ترتيبه طعنٌ في الصحابة جميعاً.

* فيجب علينا أن نعتقد بأن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وأنهم في أحقية الخلافة على هٰذا الترتيب، حتى لا نقول: إن هناك ظلماً في الخلافة؛ كما ادعته الرافضة حين زعموا أن أبا بكر وعمر وعثمان والصحابة كلهم ظلمة؛ لأنهم ظلموا علي بن أبي طالب؛ حيث اغتصبوا الخلافة منه.

* أما من بعدهم؛ فإننا لا نستطيع أن نقول: إن كل خليفة استخلفه الله على الناس؛ فهو أحق بالخلافة من غيره؛ لأن من بعدهم ليسوا في خير القرون، بل حصل فيهم من الظلم والانحراف والفسوق ما استحقوا به أن يولى عليهم من ليس أحق بالخلافة منهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

* واعلم أن الترتيب في الأفضلية على ما سبق لا يعني أن من فضل غيره؛ فإنه يفضله في كل شيء، بل قد يكون للمفضول فضيلة لم يشاركه فيها أحد، وتميز أحد هٰؤلاء الأربعة أو غيرهم بميزة يفضل بها غيره لا يدل على الأفضلية المطلقة؛ فيجب التفريق بين الإطلاق والتقييد.

* * *

* قوله: «وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسولِ اللهِ ﷺ وَيَتَوَلَّوْنَهُم».

* أي: ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يحبون آل بيت رسول الله ﷺ؛ يحبونهم لأمرين: للإيمان، وللقرابة من رسول الله ﷺ، ولا يكرهونهم أبداً.

ولٰكن لا يقولون كما قال الرافضة: كل من أحب أبا بكر وعمر؛ فقد أبغض علياً!! وعلى هٰذا؛ فلا يمكن أن نحب علياً حتى نبغض أبا بكر وعمر!! وكأن أبا بكر وعمر أعداء لعلي بن أبي طالب!! مع أنه قد تواتر النقل عن علي رضي الله عنه أنه كان يثني عليهما على المنبر.

فنحن نقول: إننا نشهد الله على محبة آل بيت الرسول ﷺ وقرابته؛ نحبهم لمحبة الله ورسوله.

ـ ومن أهل بيته أزواجه بنص القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۞ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۞ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۞ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ۞ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۚ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۞ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٨ ـ ٣٣]؛ فأهل البيت هنا يدخل فيها أزواج الرسول عليه الصلاة والسلام بلا ريب.

ـ وكذلك يدخل فيه قرابته؛ فاطمة وعلي والحسن والحسين وغيرهم كالعباس بن عبد المطلب وأبنائه.

فنحن نحبهم لقرابتهم من رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولإيمانهم بالله.

فإن كفروا؛ فإننا لا نحبهم، ولو كانوا من أقارب الرسول عليه الصلاة والسلام؛ فأبو لهب عم الرسول عليه الصلاة والسلام لا يجوز أن نحبه بأي حال من الأحوال، بل يجب أن نكرهه لكفره

ولإيذائه النبي ﷺ، وكذٰلك أبو طالب؛ يجب علينا أن نكرهه لكفره، لٰكن نحب أفعاله التي أسداها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام من الحماية والذب عنه.

* قال المؤلف: «**ويتولَّونهم**»؛ أي: يجعلونهم من أوليائهم، والولي: يطلق على عدة معان؛ يطلق على الصديق، والقريب، والمتولِّي للأمر، وغير ذٰلك من الموالاة والنصرة. وهنا يشمل النصرة والصداقة والمحبة.

* قوله: «**ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله في أهل بيتي»**[(١)]».

* «**وصية الرسول ﷺ**»؛ أي: عهده الذي عهد به إلى أمته.

* و«**يوم غدير خم**»: هو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة. وهٰذا الغدير ينسب إلى رجل يسمى (خم)، وهو في الطريق الذي بين مكة والمدينة، قريب من الجحفة، نزل الرسول عليه الصلاة والسلام فيه منزلاً في رجوعه من حجة الوداع، وخطب الناس، وقال: «أذكركم الله في أهل بيتي»؛ ثلاثاً؛ يعني: اذكروا الله؛ اذكروا خوفه وانتقامه إن أضعتم حق آل البيت، واذكروا رحمته وثوابه إن قمتم في حقهم.

* قوله: «**وقال أيضاً للعباس عمه وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم؛ فقال: «والذي نفسي بيده؛ لا يؤمنون حتى**

---

(١) رواه مسلم (٢٤٠٨) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

يحبوكم لله ولقرابتي»[(١)].

* «**أيضاً**»: مصدر آض يئيض؛ أي: رجع، وهو مصدر لفعل محذوف، والمعنى: عوداً على ما سبق.

* «**يجفو**»: يترفع ويكره.

* «**هاشم**»: هو جد أبي الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

* فأقسم ﷺ أنهم لا يؤمنون، أي: لا يتم إيمانهم؛ حتى يحبوكم لله، وهٰذه المحبة يشاركهم فيها غيرهم من المؤمنين؛ لأن الواجب على كل إنسان أن يحب كل مؤمن لله.

* لٰكن قال: «**ولقرابتي**»: فهٰذا حب زائد على المحبة لله، ويختص به آل البيت قرابة النبي عليه الصلاة والسلام.

* وفي قول العباس: «**إن بعض قريش يجفو بني هاشم**»: دليل على أن جفاء آل البيت كان موجوداً منذ حياة النبي ﷺ، وذٰلك لأن الحسد من طبائع البشر؛ إلا من عصمه الله عز وجل،

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/٢٠٧)، وفي «فضائل الصحابة» (١٧٥٧)، عن العباس بلفظ: «والله لا يدخل قلب امرىء إيمان، حتى يحبكم لله ولقرابتي» عن يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.
ورواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٧٥٦)، بلفظ: «لن ينالوا خيراً حتى يحبوكم لله ولقرابتي»، وإسناده ضعيف لإرساله. ورواه متصلاً طراد الزينبي في «أماليه» (٨٨ب)، كما نقله محقق «فضائل الصحابة» وصي الله عباس (١٧٥٦).

فكانوا يحسدون آل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام على ما منَّ الله به عليهم من قرابة النبي ﷺ، فيجفونهم ولا يقومون بحقهم.

* قوله: «**وقال: إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[1].

وهٰذا دليل على أن بني هاشم مصطفون عند الله، مختارون من خلقه.

* فعقيدة أهل السنة والجماعة بالنسبة لآل البيت: أنهم يحبونهم، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية الرسول ﷺ في التذكير بهم، ولا ينزلونهم فوق منزلتهم، بل يتبرؤون ممن يغلون فيهم، حتى يوصلوهم إلى حد الألوهية؛ كما فعل عبد الله بن سبأ في علي بن أبي طالب حين قال له: أنت الله! والقصة مشهورة.

* و«**إسماعيل**»: هو ابن إبراهيم الخليل، وهو الذي أمر الله إبراهيم بذبحه، وقصته في سورة الصافات.

* و«**كنانة**»: هو الأب الرابع عشر لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

* و«**قريش**»: هو الأب الحادي عشر لرسول الله ﷺ، وهو فهر بن مالك، وقيل: الأب الثالث عشر، وهو النضر بن كنانة.

---

(١) رواه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦٠٩ و ٣٦١٢)؛ من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

* و«**هاشم**»: هو الأب الثالث لرسول الله ﷺ.

* * *

* قوله: «**ويتولون أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين**»:

* قوله: «**أمهات المؤمنين**»: هٰذه صفة لـ«أزواج»؛ فأزواج النبي ﷺ أمهات لنا في الإكرام والاحترام والصلة؛ قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ فنحن نتولاهن بالنصرة والدفاع عنهن واعتقاد أنهن أفضل أزواج أهل الأرض؛ لأنهن زوجات الرسول ﷺ.

* قوله: «**ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة**»:

لأحاديث وردت في ذٰلك، ولقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۖ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۞ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [غافر: ٧ ـ ٨]، فقال: ﴿وَأَزْوَٰجِهِمْ﴾؛ فأثبت الزوجية لهن بعد دخول الجنة، وهٰذا يدل على أن زوجة الإنسان في الدنيا تكون زوجته في الآخرة إذا كانت من أهل الجنة.

* * *

* قوله: «**خصوصاً خديجة رضي الله عنها أم أكثر أولاده**»:

* «**خصوصاً خديجة رضي الله عنها**»: «**خصوصاً**»: مصدر

محذوف العامل؛ أي: أخص خصوصاً.

* **«خديجة»** بنت خويلد: تزوجها النبي ﷺ أول ما تزوج، وكان عمره حينذاك خمساً وعشرين سنة، وعمرها أربعين سنة، وكانت امرأة عاقلة، وانتفع بها ﷺ انتفاعاً كثيراً؛ لأنها امرأة ذات عقل وذكاء، ولم يتزوج عليها أحداً.

* فكانت كما قال المؤلف: **«أم أكثر أولاده»**: البنين والبنات، ولم يقل المؤلف: أم أولاده؛ لأن من أولاده من ليس منها، وهو إبراهيم؛ فإنه كان من مارية القبطية.

وأولاده الذين من خديجة هم ابنان وأربع بنات: القاسم، ثم عبد الله، ويقال له: الطيب، والطاهر. وأما البنات؛ فهن: زينب، ثم أم كلثوم، ثم فاطمة، ثم رقية. وأكبر أولاده القاسم، وأكبر بناته زينب.

* قوله: **«وأول من آمن به وعاضده على أمره»**: لا شك أنها أول من آمن به؛ لأن النبي ﷺ لما جاءها وأخبرها بما رأى في غار حراء؛ قالت: كلا؛ والله لا يخزيك الله أبداً. وآمنت به، وذهبت به إلى ورقة بن نوفل، وقصت عليه الخبر، وقال له: إن هٰذا الناموس الذي كان ينزل على موسى[١].

«الناموس»: أي: صاحب السر.

فآمن به ورقة.

---

(١) رواه: البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)؛ عن عائشة رضي الله عنها.

ولهٰذا نقول: أول من آمن به من النساء خديجة، ومن الرجال ورقة بن نوفل.

* قوله: «**وعاضده على أمره**»؛ أي: ساعده، ومن تدبر السيرة؛ وجد لأم المؤمنين خديجة رضي الله عنها من معاضدة النبي ﷺ ما لم يحصل لغيرها من نسائه.

* قوله: «**وكان لها منه المنزلة العالية**»: حتى إنه كان يذكرها بعد موتها صلوات الله وسلامه عليه، ويرسل بالشيء إلى صديقاتها، ويقول: «إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد»[(١)]؛ فكان يثني عليها، وهٰذا يدل على عظم منزلتها عند الرسول ﷺ.

* قوله: «**والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها**»:

أما كونها صديقة؛ فلكمال تصديقها لرسول الله ﷺ، ولكمال صدقها في معاملته، وصبرها على ما حصل من الأذى في قصة الإفك، ويدلك على صدقها وصدق إيمانها بالله أنه لما نزلت براءتها؛ قالت: إني لا أحمد غير الله. وهٰذا يدل على كمال إيمانها وصدقها.

وأما كونها بنت الصديق؛ فكذٰلك أيضاً؛ فإن أباها رضي الله عنه هو الصديق في هٰذه الأمة، بل صديق الأمم كلها؛ لأن هٰذه الأمة أفضل الأمم؛ فإذا كان صديق هٰذه الأمة؛ فهو صديق غيرها من الأمم.

---

(١) رواه: البخاري (٣٨١٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

* قوله: **«التي قال فيها النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»»**.

* قوله: **«على النساء»**: ظاهره العموم؛ أي: على جميع النساء. وقيل: إن المراد: فضل عائشة على النساء؛ أي: من أزواجه اللاتي على قيد الحياة؛ فلا تدخل في ذٰلك خديجة.

* لكن ظاهر الحديث العموم؛ لأن الرسول ﷺ قال: «كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران وخديجة بنت خويلد، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وقد أخرجه الشيخان[1] بدون ذكر خديجة. وهٰذا يدل على أنها أفضل النساء مطلقاً.

* ولٰكن ليست أفضل من فاطمة باعتبار النسب؛ لأن فاطمة بلا شك أشرف من عائشة نسباً.

وأما منزلة؛ فإن عائشة رضي الله عنها لها من الفضائل العظيمة ما لم يدركه أحد غيرها من النساء.

* وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أن هاتين الزوجين رضي الله عنهما في منزلة واحدة؛ لأنه قال: «خصوصاً خديجة... والصديقة»، ولم يقل: ثم الصديقة.

* والعلماء اختلفوا في هٰذه المسألة:

---

(١) رواه: البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١)؛ عن أبي موسى الأشعري. وزيادة خديجه عزاها الحافظ في الفتح (٦/ ٤٤٧) للطبراني وأبي نعيم في «الحلية».

ـ فقال بعض العلماء: خديجة أفضل؛ لأن لها مزايا لم تلحقها عائشة فيها.

ـ وقال بعض العلماء: بل عائشة أفضل؛ لهٰذا الحديث، ولأن لها مزايا لم تلحقها خديجة فيها.

ـ وفصل بعض أهل العلم؛ فقال: إن لكل منهما مزية لم تلحقها الأخرى فيها؛ ففي أول الرسالة لا شك أن المزايا التي حصلت عليها خديجة لم تلحقها فيها عائشة، ولا يمكن أن تساويها، وبعد ذٰلك، وبعد موت الرسول ﷺ، حصل من عائشة من نشر العلم ونشر السنة وهداية الأمة ما لم يحصل لخديجة؛ فلا يصح أن تفضَّل إحداهما على الأخرى تفضيلاً مطلقاً، بل نقول: هٰذه أفضل من وجه، وهٰذه أفضل من وجه، ونكون قد سلكنا مسلك العدل؛ فلم نهدر ما لهٰذه من المزية، ولا ما لهٰذه من المزية، وعند التفصيل يحصل التحصيل.

وهما وبقية أزواج الرسول في الجنة معه.

* * *

* قوله: «**ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم**»:

* الروافض: طائفة غلاة في علي بن أبي طالب وآل البيت، وهم من أضل أهل البدع، وأشدهم كرهاً للصحابة رضي الله عنهم، ومن أراد معرفة ما هم عليه من الضلال؛ فليقرأ في كتبهم

وفي كتب من رد عليهم.

وسموا روافض لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عندما سألوه عن أبي بكر وعمر، فأثنى عليهما، وقال: هما وزيرا جدي.

* أما النواصب؛ فهم الذين ينصبون العداء لآل البيت، ويقدحون فيهم، ويسبونهم؛ فهم على النقيض من الروافض.

* فالروافض اعتدوا على الصحابة بالقلوب والألسن.

ـ ففي القلوب يبغضون الصحابة ويكرهونهم؛ إلا من جعلوهم وسيلة لنيل مآربهم وغلوا فيهم، وهم آل البيت.

ـ وفي الألسن يسبونهم فيلعنونهم ويقولون: إنهم ظلمة! ويقولون: إنهم ارتدوا بعد النبي ﷺ إلا قليلاً، إلى غير ذٰلك من الأشياء المعروفة في كتبهم.

* وفي الحقيقة إن سب الصحابة رضي الله عنهم ليس جرحاً في الصحابة رضي الله عنهم فقط، بل هو قدح في الصحابة وفي النبي ﷺ وفي شريعة الله وفي ذات الله عز وجل:

ـ أما كونه قدحاً في الصحابة؛ فواضح.

ـ وأما كونه قدحاً في رسول الله ﷺ؛ فحيث كان أصحابه وأُمناؤه وخلفاؤه على أمته من شرار الخلق، وفيه قدح في رسول الله ﷺ من وجه آخر، وهو تكذيبه فيما أخبر به من فضائلهم ومناقبهم.

ـ وأما كونه قدحاً في شريعة الله؛ فلأن الواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ في نقل الشريعة هم الصحابة، فإذا سقطت عدالتهم؛ لم يبق ثقة فيما نقلوه من الشريعة.

ـ وأما كونه قدحاً في الله سبحانه؛ فحيث بعث نبيه ﷺ في شرار الخلق، واختارهم لصحبته وحمل شريعته ونقلها لأمته!!

فانظر ماذا يترتب من الطوام الكبرى على سب الصحابة رضي الله عنهم.

* ونحن نتبرأ من طريقة هٰؤلاء الروافض الذين يسبون الصحابة ويبغضونهم، ونعتقد أن محبتهم فرض، وأن الكف عن مساوئهم فرض، وقلوبنا ـ ولله الحمد ـ مملوءة من محبتهم؛ لما كانوا عليه من الإيمان والتقوى ونشر العلم ونصرة النبي ﷺ.

* * *

* قوله: «**وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل**».

* يعني: يتبرأ أهل السنة والجماعة من طريقة النواصب.

وهٰؤلاء على عكس الروافض، الذين يغلون في آل البيت، حتى يخرجوهم عن طور البشرية إلى طور العصمة والولاية.

أما النواصب؛ فقابلوا البدعة ببدعة، فلما رأوا الرافضة يغلون في آل البيت؛ قالوا: إذاً؛ نبغض آل البيت ونسبهم؛ مقابلة لهٰؤلاء في الغلو في محبتهم والثناء عليهم، ودائماً يكون الوسط هو خير

الأمور؛ ومقابلة البدعة ببدعة لا تزيد البدعة إلا قوة.

* * *

* قوله: «**ويمسكون عما شجر بين الصحابة**»؛ يعني: عما وقع بينهم من النزاع.

* فالصحابة رضي الله عنهم وقعت بينهم بعد مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه نزاعات، واشتد الأمر بعد مقتل عثمان، فوقع بينهم ما وقع، مما أدى إلى القتال.

وهٰذه القضايا مشهورة، وقد وقعت ـ بلا شك ـ عن تأويل واجتهاد، كل منهم يظن أنه على حق، ولا يمكن أن نقول: إن عائشة والزبير بن العوام قاتلا عليّاً رضي الله عنهم أجمعين وهم يعتقدون أنهم على باطل، وأن عليّاً على حق.

واعتقادهم أنهم على حق لا يستلزم أن يكونوا قد أصابوا الحق.

ولٰكن إذا كانوا مخطئين، ونحن نعلم أنهم لن يقدموا على هٰذا الأمر إلا عن اجتهاد؛ فإنه ثبت عن النبي ﷺ أن: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ؛ فله أجر»[1]؛ فنقول: هم مخطئون مجتهدون؛ فلهم أجر واحد.

---

(١) رواه: البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)؛ عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

* فهٰذا الذي حصل موقفنا نحن منه له جهتان: الجهة الأولى: الحكم على الفاعل. والجهة الثانية: موقفنا من الفاعل.

ـ أما الحكم على الفاعل؛ فقد سبق، وأن ما ندين الله به أن ما جرى بينهم؛ فهو صادر عن اجتهاد، والاجتهاد إذا وقع فيه الخطأ؛ فصاحبه معذور مغفور له.

ـ وأما موقفنا من الفاعل؛ فالواجب علينا الإمساك عما شجر بينهم، لماذا نتخذ من فعل هٰؤلاء مجالاً للسب والشتم والوقيعة فيهم والبغضاء بيننا؛ ونحن في فعلنا هٰذا إما آثمون وإما سالمون، ولسنا غانمين أبداً؟!

* فالواجب علينا تجاه هٰذه الأمور أن نسكت عما جرى بين الصحابة، وأن لا نطالع الأخبار أو التآريخ في هٰذه الأمور؛ إلا المراجعة للضرورة.

* * *

* قوله: «**ويقولون: إن هٰذه الآثار المروية في مساويهم؛ منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه الصريح**».

* قسم المؤلف الآثار المروية في مساويهم ثلاثة أقسام:

ـ منها ما هو كذب محض لم يقع منهم، وهٰذا يوجد كثيراً فيما يرويه النواصب في آل البيت وما يرويه الروافض في غير آل البيت.

ـ ومنها شيء له أصل، لٰكن زيد فيه ونقص وغيِّر عن وجهه.

وهٰذان القسمان كلاهما يجب رده.

ـ القسم الثالث: ما هو صحيح؛ فماذا نقول فيه؟

بينه المؤلف بقوله:

* **«والصحيح منه هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون»**.

* والمجتهد إن أصاب؛ فله أجران، وإن أخطأ؛ فله أجر واحد؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم، فاجتهد، ثم أخطأ؛ فله أجر»[١].

* فما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما صادر عن اجتهاد وتأويل.

لكن لا شك أن علياً أقرب إلى الصواب فيه من معاوية، بل قد نكاد نجزم بصوابه؛ إلا أن معاوية كان مجتهداً.

* ويدل على أن علياً أقرب إلى الصواب أن النبي ﷺ قال: «ويح عمار! تقتله الفئة الباغية»[٢]؛ فكان الذي قتله أصحاب

---

(١) تقدم تخريجه (٢/ ٢٨٥)، وهو في «الصحيحين».

(٢) رواه: البخاري (٤٤٧)، ومسلم (٢٩١٥)؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

معاوية، وبهٰذا عرفنا أنها فئة باغية خارجة على الإمام، لٰكنهم متأولون، والصواب مع علي إما قطعاً وإما ظنّاً.

* * *

ـ وهناك قسم رابع، وهو ما وقع منهم من سيئات حصلت لا عن اجتهاد ولا عن تأويل:

فبينه المؤلف بقوله:

*** «وهم مع ذٰلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره».**

* لا يعتقدون ذٰلك؛ لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»[1].

ولٰكن العصمة في إجماعهم؛ فلا يمكن أن يجمعوا على شيء من كبائر الذنوب وصغائرها فيستحلوها أو يفعلوها.

لكن الواحد منهم قد يفعل شيئاً من الكبائر؛ كما حصل من مِسطح بن أثاثة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش في قصة الإفك[2]، ولٰكن هٰذا الذي حصل تطهروا منه بإقامة الحد عليهم.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/١٩٨)، والترمذي (٢٤٩٩)، والدارمي (٢٦٢٧)، وابن ماجه (٤٢٥١)، والحاكم (٤/ ٢٤٤)؛ عن أنس بن مالك، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٢٣٤١).

(٢) حديث الإفك؛ رواه البخاري (٤٧٥٧)، ومسلم (٢٧٧٠)؛ عن عائشة رضي الله عنها.

* قوله: «**بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة**»؛ يعني: كغيرهم من البشر.

* * *

لكن يمتازون عن غيرهم بما قال المؤلف رحمه الله:

* «**ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر**».

* هٰذا من الأسباب التي يمحو الله بها عنهم ما فعلوه من الصغائر أو الكبائر، وهو ما لهم من السوابق والفضائل التي لم يلحقهم فيها أحد؛ فهم نصروا النبي عليه الصلاة والسلام، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم، وبذلوا رقابهم لإعلاء كلمة الله؛ فهٰذه توجب مغفرة ما صدر منهم، ولو كان من أعظم الذنوب، إذا لم يصل إلى الكفر.

* ومن ذٰلك قصة حاطب بن أبي بلتعة حين أرسل إلى قريش يخبرهم عن مسير النبي ﷺ إليهم، حتى أطلع الله نبيه على ذٰلك، فلم يصلهم الخبر، فاستأذن عمر النبي ﷺ أن يضرب عنق حاطب، فقال النبي ﷺ: «إنه شهد بدراً، وما يدريك؟ لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم!»[1].

* قوله: «**حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحوا السيئات ما ليس لمن**

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢٥٩)، وهو في «الصحيحين» عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: أنهم خير القرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به؛ كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم».

* وذلك في قوله ﷺ: «خير الناس قرني»(١)، وفي قوله: «لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده؛ لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»(٢).

* قوله: «**ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب؛ فيكون قد تاب منه**»:

يعني: وإذا تاب منه؛ ارتفع عنه وباله ومعرته؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . . .﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠]، ومن تاب من الذنب كان كمن لا ذنب له؛ فلا يؤثر عليه.

* قوله: «**أو أتى بحسنات تمحوه**»؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ [هود: ١١٤].

* قوله: «**أو غفر له بفضل سابقته**»: لقوله تعالى في الحديث القدسي في أهل بدر: «اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم».

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٢٤٨)، وهو في «الصحيحين»؛ عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه (٢/ ٢٥١)، وهو في «الصحيحين»؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

* قوله: «**أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته**».

وقد سبق أن النبي ﷺ يشفع في أمته، والصحابة رضي الله عنهم أحق الناس في ذٰلك.

* قوله: «**أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه**»: فإن البلاء في الدنيا يكفر الله به السيئات؛ كما أخبر بذٰلك النبي ﷺ في قوله: «ما من مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه؛ إلا حط الله به سيئاته؛ كما تحط الشجرة ورقها»[1]، والأحاديث في هٰذا مشهورة كثيرة.

* قوله: «**فإذا كان هٰذا في الذنوب المحققة؛ فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا؛ فلهم أجران، وإن أخطؤوا؛ فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور**»، وسبق دليله؛ فتكون هٰذه من باب أولى ألا تكون سبباً للقدح فيهم والعيب.

* فهٰذه الأسباب التي ذكرها المؤلف ترفع القدح في الصحابة، وهي قسمان:

الأول: خاص بهم، وهو ما لهم من السوابق والفضائل.

والثاني: عام، وهي التوبة، والحسنات الماحية، وشفاعة النبي ﷺ، والبلاء.

---

(١) رواه البخاري (٥٦٦٠)، ومسلم (٢٥٧١)؛ عن ابن مسعود رضي الله عنه.

* قوله: «**ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم**»:

* القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل جدّاً نزر أقل القليل، ولهٰذا قال: «**مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم**».

* ولا شك أنه حصل من بعضهم سرقة وشرب خمر وقذف وزنى بإحصان وزنى بغير إحصان، لٰكن كل هٰذه الأشياء تكون مغمورة في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، وبعضها أقيم فيه الحدود، فيكون كفارة.

* ثم بين المؤلف رحمه الله شيئاً من فضائلهم ومحاسنهم بقوله:

* «**من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح**».

فكل هٰذه مناقب وفضائل معلومة مشهورة، تغمر كل ما جاء من مساوىء القوم المحققة؛ فكيف بالمساوىء غير المحققة أو التي كانوا فيها مجتهدين متأولين.

* * *

* قوله: «**ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل؛ علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء**»:

هٰذا بالإضافة إلى ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قوله: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين

يلونهم». أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[1].

وعلى هٰذا تثبت خيريتهم على غيرهم من أتباع الأنبياء بالنص والنظر في أحوالهم.

فإذا نظرت بعلم وبصيرة وإنصاف في محاسن القوم وما أعطاهم الله من الفضائل؛ علمت يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء؛ فهم خير من الحواريين أصحاب عيسى، وخير من النقباء أصحاب موسى، وخير من الذين آمنوا مع نوح ومع هود وغيرهم، لا يوجد أحد في أتباع الأنبياء أفضل من الصحابة رضي الله عنهم، والأمر في هٰذا ظاهر معلوم؛ لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرنا الصحابة، ولأن النبي ﷺ خير الخلق؛ فأصحابه خير الأصحاب بلا شك.

هٰذا عند أهل السنة والجماعة، أما عند الرافضة؛ فهم شر الخلق؛ إلا من استثنوا منهم.

* قوله: «**لا كان ولا يكون مثلهم**»؛ أي: ما وجد ولا يوجد مثلهم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني»؛ فلا يوجد على الإطلاق مثلهم رضي الله عنهم لا سابقاً ولا لاحقاً.

* قوله: «**وأنهم الصفوة من قرون هٰذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله عز وجل**»:

---

(١) تقدم (٢/٢٤٨).

ـ أما كون هٰذه الأمة خير الأمم؛ فلقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خير الرسل؛ فلا جرم أن تكون أمته خير الأمم.

ـ وأما كون الصحابة صفوة قرون الأمة؛ فلقوله ﷺ: «خير الناس قرني»[1]، وفي لفظ: «خير أمتي قرني»[2]، والمراد بقرنه: الصحابة، وبالذين يلونهم: التابعون، وبالذين يلونهم: تابعو التابعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والاعتبار بالقرون الثلاثة بجمهور أهل القرن، وهم وسطه، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة، حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل، وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك وجمهور تابعي التابعين في أواخر الدولة الأموية وأوائل الدولة العباسية» اهـ.

وكان آخر الصحابة موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي سنة مئة من الهجرة، وقيل: مئة وعشر.

---

(١) تقدم تخريجه (٢٤٨/٢)، وهو في «الصحيحين»، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٠)؛ عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»[1]: «واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومئتين».

* * *

(١) «الفتح» (٦/٧).